العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الانقلاب العسكري التركي 1960 في ضوء الوثائق الأمريكية

م.د. نور عوني عبد الرحمن مصطفى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/ جامعة الموصل/ العراق
noorawni@uomosul.edu.iq

المستخلص:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية دائما على تقوية علاقاتها مع تركيا وذلك بحكم أهمية تركيا الاستراتيجية فهي الحليف القوي والداعم لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لهذا حرصت على الاهتمام بالتطورات الداخلية في تركيا ودعم النظام التركي الحاكم الذي يبقى ضمن دائرة المعسكر الغربي بقيادتها والحيلولة دون انحيازه للمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وهذا ما نراه واضحا من اهتمامها بأحداث الانقلاب التركي عام ١٩٦٠.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الولايات المتحدة، الانقلابات العسكرية، التطورات الداخلية.

The Turkish Military Coup of 1960 in Light of American Documents

Dr. Noor Awni A. Al-Rahman
Lecturer
College of Education for Humanities
Department of History/ University of Mosul/ Iraq
noorawni@uomosul.edu.iq

Abstract:

The United States has always sought to strengthen its relations with Turkey because of the strategic importance of Turkey as a strong ally and supporter of United States policy in the Middle East. For this reason, the United States has always been keen on monitoring the internal developments in Turkey and supporting the ruling regime in it that remains within the Western bloc led by the United States to preventing Turkey its alignment with the Eastern bloc led by the Soviet Union. This is evident in the events of the Turkish coup in 1960.

Keywords: Turkey, United States of America, military coups, internal development.

المقدمة

ألقت الوثائق الأمريكية الضوء على التطورات الداخلية التي مرت بتركيا بعد الحرب العالمية الثانية ولا سيما في حقبة الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وقد انعكس ذلك على إهتمام الغرب عموماً ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالتطورات التي تشهدها تركيا بعدما أصبحت عضواً فاعلاً في حلف الناتو وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها ولا سيما التي تحوي أسلحة نووية استراتيجية، وجاء الانقلاب العسكري الأول الذي حدث في تركيا عام 1960ليشكل اختبارا مهما لديمومة علاقات تركيا بالغرب واطمئنان الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ الانقلاب العسكري التركي يعد شأنا داخلياً ولم يؤثر سلباً على ديمومة هذه العلاقات وتطويرها في المجالات كافة والذي اتضح من خلال ما احتوته الوثائق الأمريكية التي تضمنت التقارير والتصريحات والآراء في الإدارة الأمريكية وأجهزتها الاستخبارية والدبلوماسية في متابعتها المستمرة للشأن الداخلي التركي ومدى تأثيره على العلاقات الأمريكية التركية.

الإنقلاب التركي في عام 1960 في ضوء الوثائق الأمريكية:

شهدت تركيا في تاريخها المعاصر، التي أُسّست عام 1923 تطورات واسعة النطاق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وسعى قادة تركيا إلى إنشاء دولة عصرية واستبدال الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في تركيا بالأنظمة الضريبية ووجدت تركيا في التطورات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فرصة ذهبية لتحقيق طموحاتها لتكون جزءاً من الغرب، فانضمت أمنياً إلى حلف شمال الأطلس (الناتو) عام 1952[1]، وسعت منذ عام 1959 لتكون جزءاً من المشروع الاقتصادي لأوروبا فيما سُمّي بالسوق الأوربية المشتركة[2].

وعلى الصعيد السياسي استمر حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك من عام 1923 حتى عام 1946 عندما افتتحت تركيا نظاماً متعدد الأحزاب، وفي عام 1950 تغيّر الإدارة الحاكمة سلمياً بعد فوز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس في الانتخابات التركية على حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينونو لكن الإتجاه نحو تطوير المؤسسات والممارسات الديمقراطية توقفت في السنوات اللاحقة مع قيام رئيس الوزراء عدنان مندريس بقمع عناصر المعارضة التركية بشكل متزايد ولاسيما حزب الشعب الجمهوري، وأدب المؤشرات المتزايدة على أنّ مندريس كان يستعد لإستخدام الجيش وقوات الأمن لسحق معارضيه على الرغم من عزلة الجيش عن السياسة منذ عهد أتاتورك.

ولعب الجيش التركي منذ إعلان تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى 1960 دوراً كبيراً في تنمية الدولة التركية عبر مشاركة الجيش بالأشغال العامة وإعمار الطرق ومكافحة الأمية وتطوير القطاع الزراعي، لذا فقد تعلّم الجيش ونشأ على أساس أنّه استمرار لعمل المؤسسات السياسية ويجب أن يتم ذلك في ضوء مبادئ أتاتورك ويعدُّ انتهاك لهذه المبادئ في نظر الجيش انتهاكاً للتقاليد التي تعوّد عليها وضرورة إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح، وبسبب تعقّد المشكلات الداخلية منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، والإجراءات التي أقدمت عليها حكومة عدنان مندريس التي أوقفت العمل في المؤسسات الدستورية حتى إصدار دستور جديد[3].

وأدّت هذه الأوضاع إلى توتّر الأوضاع الداخلية في تركيا في السنوات القليلة الماضية التي سبقت الانقلاب، وازدادت حدتها منذ أوائل عام 1960، إذ تعرّض عصمت إينونو زعيم المعارضة التركية إلى مضايقات متزايدة من لدن الحكومة التركية، وقد عيّنت الحكومة التركية لجنة للتحقيق في الأنشطة التخريبية التي أُتُّهِم بها إينونو، وأنّه هو من كان ورائها، وتحركت هذه اللجنة التي تتمتع بصلاحيات واسعة ضد إينونو وحزبه، وكان جون فوستر دالاس[4] مدير المخابرات الأمريكية المركزية قد شعر بخطورة ذلك على الأمن الداخلي لتركيا ودعا إلى دراسة متأنيّة من لدن حكومة الولايات المتحدة بوضع الحلول المناسبة وقال بأنّه ربما كان الجيش التركي وراء الحكومة ومع ذلك كان هناك شعور شعبي قوي لصالح إينونو وما لم يقم إتباع الإجراءات الدستورية بقدر أكبر من الدقة في تركيا فإنّ تركيا ستشهد مظاهرات تتزامن مع إجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اسطنبول[5].

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي ينظر: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (المطبعة الوطنية، عمان، 1981م).

(2) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 1998م)، ص29.

(3) أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين دراسة جغرافية سياسية، (مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2011م)، ص121.

(4) **جون فشر دالاس (John W. Foster)**: ولد في 25 من شباط عام 1888 في واشنطن، ويعدُّ من أهم الساسة الأمريكان الذين لعبوا دوراً مهماً في رسم السياسة العالمية، إذ عمل وزيراً للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دوايت إنزنهاور (1953-1959)، وعُرِف بسياسته المعادية للشيوعية والحد من انتشارها في أنحاء العالم، توفي في 24 من حزيران 1959. للتفاصيل ينظر: كرار حسين علي، جون فوستر دالاس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1953-1959، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية التربية، 2023.

(5) Foreign Relation of the united states, 1958-1960, Ronald D. Landa, James E. Miller william F. Sanford, Jr sherrill Brown wells, General Editor: states Government printing office (Washington, 1993), Document 372.

وقام مندريس منذ توليه السلطة في عام 1950 إبعاد رئيس أركان لجيش وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، وقادة آخرين إذ كان هناك شكّ في ولائهم للحكومة بعد أنْ حصل في حينه على تقرير يكشف مخططاً لإنقلاب عسكري كان من الممكن تنفيذه في حزيران في ذلك العام، وقد حرّضَ عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري الجيش ضد حكومة مندريس وكانت حملته تستند إلى دعاية منظمة مفادها أنّ الحزب الديمقراطي يقوم بتدمير الجيش، وعندما تمت الإطاحة بحكومة نوري السعيد في بغداد في 14 تموز 1958 قرر مندريس منع إتصال القوات المسلحة بالمعارضة التركية[1]، وترددت آنذاك أخبار تشير إلى أنّ حكومة مندريس أرادت إحالة نحو ألف ضابط من الخدمة وإلغاء الأكاديمية العسكرية[2].

وحكم مندريس البلاد بإهمال كامل للدستور معتمداً على الغالبية المطلقة لحزبه في البرلمان التركي لتبرير أفعاله[3]، وتم وضع الحزب الديمقراطي التركي في قفص الإتهام في تخريب النظام العلماني لمصلحة التيارات الدينية فكان الانقلاب العسكري الأول في 17 مايس 1960 الذي وقع بذريعة منع تحول تركيا إلى نظام ديني[4].

ويبدو أنّ تطورات السياسة الداخلية في تركيا كان لها مقدمات في عدم تسامح رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس مع المعارضة التركية، والخلاف الشخصي بين رئيس الجمهورية التركية جلال بايار وعصمت إينونو، وهو ما شخصته الوثائق الأمريكية التي تابعت كل التطورات السياسية التركية قبل وأثناء الانقلاب العسكري في تركيا، ولعلّ في مقدمة ذلك الاهتمام الأمريكي، والاعتقاد الجازم لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس، ويعتقد دالاس "أنّ السبب المباشر يكمن في سوء السلوك المزعوم للإنتخابات التركية التي جرت عام 1959 وما أفرزته من نتائج لصالح الحكومة التركية، وفي المناورات اللاحقة للإنتخابات.."[5].

وأكّد دالاس أيضاً في أحد تقاريره أنّ الأوضاع الداخلية التركية محتدمة وأنّها هي مقدمات مهمة للإنقلاب، ولاسيما مظاهرات الطلبة اعتراضاً على تضييق الحريات ومنع حرية التعبير، وهو ما توضح بقوله: "أنّه من المهم فصل الأسباب الأساسية مثل موقف الحكومة تجاه المعارضة التركية عموماً عن الأعراض الأكثر إلحاحاً مثل المظاهرات الطلابية التي اندلعت في اسطنبول أواخر إبريل نيسان 1960 ضد قانون جديد يخوّل لجنة التحقيق التابعة للجمعية الوطنية الكبرى فرض الرقابة على الصحف وقمعها، وقد فرضت الحكومة التركية الأحكام العرفية في اسطنبول وأنقرة وقامت الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع[6].

وهو ما تأكد في التقارير الأمريكية اللاحقة، والتي عدّتها في أحد تقاريرها مشكلة داخلية خاصة بتركيا، والتي أكدت أنّ ما شهدته آنذاك هو مجموعة من العوامل الممهدة لعدم الاستقرار فيها، وهي ما سرّعت بالإنقلاب، والتي تحددت حسب أحد تقاريرها بما يلي:

1. تراجع الأنماط السياسية التركية المعتادة، إذ عمّ الفساد والخلافات الحادة بين الطبقة السياسية التركية- حسب وجهة النظر الأمريكية- في نظام التعددية الحزبية الذي ظهر لأول مرة مع تنظيم الحزب الديمقراطي في عام 1946، ويبدو أنّ السلطات الواسعة الممنوحة للجنة التحقيق الخاصة تهدد الإطار الدستوري آنذاك.

---

(1) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، (دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989م)، ص102.
(2) خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2004م)، ص35.
(3) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داؤود الواسطي وحمدي حميد الدوري، (بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، 2000م)، ص10.
(4) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008م)، ص77.
(5) F.R.U.S: 1958-1960, Eastern Europe, Finland, Greece, Turkey, Vol. X, Part. 2, Document. Document. 358.
(6) Ibid, 358.

2. هناك شكوك بأنّ تكتيكات مندريس تؤثر على استقراره كفرد وقدرته على استشعار مزاج قطاعات مهمة في الحياة السياسية التركية والرأي العام العالمي ونحن نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء احتمال إتخاذه إجراءات صارمة ضد قادة المعارضة البارزين.

3. تم الإبلاغ عن حقن معاداة الولايات المتحدة في الصراع السياسي الداخلي في تركيا، وليس من الواضح بالنسبة لنا ما إذا كان حزب الشعب الجمهوري متورطاً بعمق فيها.

4. إنّ الإتجاه المستمر نحو الاستبداد والمزيد من القمع وإراقة الدماء قد يحي في الولايات المتحدة ذكريات أليمة عن معاملة الأتراك السابقة للأقليات في تركيا ويخلق صعوبات خطيرة للولايات المتحدة في التعامل بشكل بنّاء مع المشال التي تعترض العلاقات الأمريكية التركية ولاسيما في مجال المساعدات الأمريكية لتركيا.

5. إنّ مخاطر الجمود السياسي الذي طال أمدُهُ مع تحوّل حزب الشعب الجمهوري إلى العمل السري وتشجيع العصيان المدني قد يكون لهذا آثاراً خطيرةً على العمليات المستقبلية للمهمات الأمريكية في تركيا، وكذلك على وصول الولايات المتحدة إلى المنشآت التركية.

6. وفيما يتعلق بالمظاهرات نفسها فقد تمّ طمأنتنا بسبب الإفتقار إلى معاداة الولايات المتحدة والولاء الواضح للجيش وضبط النفس وفشل الحركة في الإنتشار بشكل كبير خارج النواة الطلابية.

7. وفيما يتعلق بموقف الحكومة تجاه المعارضة فإننا لا نجد أسباباً كافية للاطمئنان سواء في نوع الإجراءات المتخذة أو من خلال التوقيت، ويبدو أنّ هناك عدداً من الأمور التي قد تفعلها الحكومة، ونعتقد أنّ أفضل موقف للولايات المتحدة في الوقت الحالي هو اعتبار التطورات الداخلية شأناً سياسياً داخلياً، وكجزء من التقدّم غير المتكافئ المتوقع في التطور السياسي للديمقراطية الناشئة ويتوجب إبلاغ طرفي النزاع الداخلي بتأثيره السلبي على الرأي العام الأمريكي والعالمي[1].

وفي ضوء التطورات الداخلية جرت مظاهرة صغيرة مناهضة للحكومة خارج مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اسطنبول في الثاني من مايس 1960 في بداية الاجتماع الوزاري للحلف، وسرعان ما فرّقت قوات الأمن التركية تلك المظاهرة وعلى أثرها أقدمت الحكومة التركية على إعفاء القائد العام للقوات البرية التركية جمال كرسيل من منصبه في الثالث من مايس من العام نفسه.

وفي هذا السياق قدم مدير المخابرات الأمريكية تقريراً إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي حول الوضع في تركيا في الخامس من مايس 1960 الذي تضمَّن إعتقاد دالاس أنّ الوضع في تركيا أصبح أكث استقراراً مع سيطرة الجيش بقوة على النظام العام، ومع ذلك فإنّ قادة حزب الشعب الجمهوري متخوفون من المستقبل لدرجة أنّهم ناقشوا فكرة اللجوء إلى سفارة الولايات المتحدة مع ممثلي الأمريكان، وأفادت الأنباء أنّ الحزب الحكومي منقسم بشأن الإجراءات القمعية ضد المعارضة التركية وأنّ نحو ثلاثين من ممثلي الحزب الحاكم يعارضون هذه الإجراءات القمعية[2].

وفي سياق التطوّرات الداخلية في تركيا أبرمت السفارة الأمريكية في أنقرة تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية تضمّنت ما يلي:

1. إنّ زعيم المعارضة التركية عصمت إينونو بدأ يشعر بالقلق إزاء الأحداث الجارية، وكان يتوقع دعماً شعبياً كبيراً للمظاهرات الطلابية وأنّ الشعب التركي يشعر بأنّ المظاهرات والفوضى التي شهدتها تركيا أثناء انعقاد مؤتمر حلف شمال الأطلسي (الناتو) تسببت في فقدان الاحترام الأجنبي لتركيا وأنّهم يرون الأمور بوضوح وبشكل أكثر سلبية للمعارضة وأنّ إينونو هو جندي عجوز ذكي يتمتّع بخبرة واتبع دائماً مسار إثارة الآخرين، وفي حالة نجاح أي حركة معارضة للحكومة فإنّه ينسب الفضل إليه، أمّا إذا سارت الأمور بشكل سلبي فإنّه ينكر أي صلة بها، وكانت طريقته في تحريض مظاهرات الطلبة هي القول بأنّه

(1) F.R.U.S: 1958-1960, Vol. X, Part. 2, Document. 358, (Washington, May 1, 1960), p. 835.
(2) F.R.U.S: 1958-1960, Vol. 10, D. 2/ d. 360.

لن يثور لكنّ الآخرين سيفعلون ذلك، وفي هذا السياق شدّد وزير الخارجية التركي زورلو[1] في حديثه للصحابة على أنّه امتنع عن إتهام إينانو بأنه غير مدني أو غير مخلص وقال أنّ الجمهور التركي كان سيرد بشكل سيء على أي بيان من هذا القبيل تماما، كما كان رد فعله سلبياً على تأكيدات إينانو المبالغ فيها، ومن ناحية أخرى أشار إلى أنّ رئيس الوزراء يواجه صعوبة في كبح الخطاب القوي لبعض نواة الحزب الديمقراطي الذين يشعرون بالإستياء من تصريحات إينانو وأفعاله.

2. إن المراسلين الأمريكيين لا يجدون صعوبة في الحصول على وجهة نظر المعارضة التركية لكن المشكلة الأكبر هي في الحصول على رد فعل من أعلى المستويات.

3. إنّ الأمريكيين لا يتورطون في الجدل القائم بين الحكومة والمعارضة وأنّهم يفضلون البقاء على الحياد[2].

4. أجرت السفارة الأمريكية العديد من المباحثات الطويلة مع ممثلين عن مكتب أبحاث الحزب الجمهوري ونوابه الذين يبدو أنّهم يقدّمون قيادة مهمة بشأن التفكير الحالي لحزب الشعب الجمهوري المعارض، ويعتبر حزب الشعب الجمهوري أنّ الأسبوعين المقبلين سيكونان الأكثر أهمية في الفترة الحالية من الاضطرابات السياسية، ويعتمد الكثير على المدى الذي تحاول فيه الحكومة الذهاب إليه في تنفيذ إجراءات قمعية ضد المعارضة.

5. يشعر حزب الشعب الجمهوري بالقلق بشكل خاص بشأن احتمال حدوث انتفاضة شرق تركيا مع انتشار قصص مظاهرات أنقرة واسطنبول مع عودة الطلبة إلى قراهم والتي يتوقع أن تتخذ شكلاً أكثر جدية بكثير من المظاهرات الطلابية السابقة.

6. يرغب حزب الشعب الجمهوري في الحصول على بيان من حكومة الولايات المتحدة تعارض التدابير القمعية الحكومية الحالية وتحذر فيه من تعليق المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتركيا بوصفها وسيلة للضغط على الحكومة التركية[3].

في 21 مايس 1960 انضم طلاب كلية الحرب في أنقرة إلى عدد من الضباط في مظاهرة مناهضة للحكومة، ولم تنفض هذه المظاهرة إلّا بعد مناشدة قائدة الكلية الحربية للطلاب بالعودة إلى ثكناتهم، وفي تطوّر لاحق تم تفريق مظاهرة مدنية لاحقة بالغاز المسيل للدموع وفرض الحكومة حظر تجوال صارم في أنقرة، وصرّح رئيس أركان الجيش التركي بأنّ الجيش لا يحمل أي صفة سياسية وسيواصل دعم الحكومة التركية[4]، وعلى أثر ذلك عُقِد اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي في 24 مايس 1960، وقد لخّص دالاس الوضع في تركيا وأكّد أن التوتر بين الحكومة والمعارضة يشكّل خطراً مستمراً، وأصبح الخلاف الشخصي بين مندريس وإيناتو يشكّ الآن أزمة دستورية بالتزامن مع تزايد المظاهرات الطلابية الذين انضمت إليهم شرائح أخرى من المجتمع التركي، فضلاً عن بعض العسكريين الذين يشاركون في المظاهرات، ويبدو أنّ هناك عداءً كبيراً بين الشرطة التركية والقوات العسكرية التركية وأنّ الجيش التركي منقسم، إذ يميل كبار الضباط إلى البقاء موالين للحكومة، بينما ينقسم الضباط ذو الرتب الأدنى بين الحكومة والمعارضة، ويعتقد دالاس أنّ الوضع التركي سوف يتدور أكثر وأنّه من الممكن أن يتولى الجيش السلطة في نهاية المطاف[5].

---

(1) **فطين رشدي زورلو (Fatin Rüştü Zorlu)**: ولد في 20 نيسان 1910 وهو سياسي دبلوماسي تركي شغل عدة مناصب دبلوماسية في القنصليات والسفارات التركية، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة عدنان مندريس بين عامي (1957-1960)، وقد تم اعدامه بعد انقلاب أيلول 1960. ينظر: حامد جميل عطية، فطين رشدي زورلو ونشاطه الدبلوماسي في تركيا حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية، كلية الآداب، 2022.

(2) F.R.U.S, 1958-1960, Vol. 10, D. 2/ d. 361, (Ankara, May6, 1960), p. 837.

(3) F.R.U.S, 1958-1960, Telegram from Embassy in Turkey to the Department of state, (Ankara, May 10, 1960), Vol. 10, D. 2/ d. 362.

(4) F.R.U.S, 1958-1960, Vol. 10, D. 2/ d. 364, p. 843.

(5) Ibid, p. 844.

كما أثار دالاس مرةً أخرى الأزمة السياسية في تركيا خلال مناقشة مكتب التنسيق المركزي لخطة العمليات المقترحة لتركيا، وذكر دالاس أنّه في ضوء الوضع السياسي في تركيا الذي وصفه بالمزعج حقاً وطلب دالاس تقييماً آخر من السفارة الأمريكية في أنقرة للتطورات السياسية والاقتصادية القصيرة والطويلة المدى وأكّد على أهمية إجراء تقييم لموقف الجيش التركي[1].

وكما توقع دالاس فقد تمت الإطاحة بالحكومة التركية في انقلاب عسكري في 27 مايس 1960، وتم اعتقال معظم أعضاء الحكومة إلى جانب قيادة الحزب الديمقراطي ورئيس الجمهورية التركية جلال بايار في أنقرة، كما تم القبض على رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير المالية بولاتكان الذين كانا بعيدين عن العاصمة في جولة خارج أنقرة ومحاولتهما الهروب من تركيا[2].

وقد لخّص السفير الأمريكي في أنقرة وارن عملية الانقلاب قائلاً بأنّها قد جرت بشكل منظم وعلى نحو غير عادي، إذ استولت القوات العسكرية التركية على الحكومة دون إبداء معارضة جدية وقدرت الخسائر البشرية بحوالي خمسين شخصاً فقط في أنقرة، وقد تم وضع الرئيس بايار وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس الأركان أردولهون في الحجز الوقائي ولم يلاحظ أية معارضة في كل من أنقرة واسطنبول وأزمير، وتعتقد السفارة الأمريكية أنّ الدافع وراء الإنقلاب هو اعتبارات داخلية بحتة ولا يوجد دليل على أية معاداة للولايات المتحدة، إذ على العكس من ذلك أكّد عضو المجلس العسكري للسفارة الأمريكية صداقة القوات المسلحة التركية العسكرية للسفارة الأمريكية صداقة القوات المسلحة التركية للولايات المتحدة ورغبة تركيا في الوفاء بكل إلتزامات تركيا الدولية ولاسيما في حلف الشمال الأطلسي (الناتو)[3].

وتم الإعلان عن تشكيل حكومة تركية مؤقتة في 28 مايس 1960، وتولى الجنرال جمال كورسيل[4] القائد الأعلى السابق للقوات البرية التركية منصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس لجنة الوحدة الوطنية المكونة من ضباط الجيش الذين خططوا ونفذوا الإنقلاب والتي ستشرف على عمل الحكومة الجديدة، وتعهد كورسيل بأن حكومته ستعمل من أجل العودة السريعة إلى الديمقراطية، كما أعلن أنّه سيتم محاكمة قادة الحكومة السابقة بتهمة الفساد، وفي اليوم ذاته أبلغ مليح اسطنبل السفير التركي في واشنطن بالتطورات في تركيا كما أعلن وكيل وزارة الخارجية التركي دي لون أنّ الحكومة الجديدة ستحترم كافة التزامات تركيا الحالية[5].

وفي 28 مايس 1960 التقى السفير الأمريكي بالجنرال جمال كورسيل وأجرى مباحثات غير رسمية معه، وقال كورسيل للسفير الأمريكي أنّه بالنظر إلى المسار غير الصحيح الذي اتبعته حكومة مندريس لم يكن أمامه خيار غير القيام بالإنقلاب العسكري، إذ نسيت حكومة مندريس حقوق افرد وحرية الصحافة ودستورية أفعالها، وإجراء المزيد من القمع للشعب التركي، وأضاف أنّ تركيا تشعر بأهمية علاقاتها مع الولايات المتحدة وتؤكد الحفاظ عليها، وشدّد على أهمية تركيا بالنسبة للعالم الحُر ولاسيما الولايات المتحدة وأهمية استقرارها منوطاً إلى عدم تدخل الجيش التركي في الشؤون السياسية[6].

وعلى أثر ذلك منحت الولايات المتحدة اعترافها بالحكومة التركية الجديدة في 30 مايس 1960، وذكر دلاس أنّ النظام التركي الجديد الآن أصبح أكثر ثقة بنفسه وربما يواجه فترة من عدم الاستقرار، واتسم

---

(1) Ibid, p. 844.

(2) للتفاصيل حول الإنقلاب ينظر: مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، (دار الكلمة للنشر، بيروت، ط1، 1982م)، ص297-303.

(3) F.R.U.S, 1958-1960, Vol. 10, D. 2/ d. 365, (Ankara, May 28, 1960), p. 84.

(4) **جمال كورسيل (Cemal Gürsel)**: ولد جمال كورسيل سنة 1895، وهو رابع رؤساء الجمهورية التركية، ورئيس الوزراء وقائد الجيش، حصل على رتبة رئيس الأركان وقد قام بإنقلاب 1960 وأطاح بحكم الرئيس جلال بايار ورئيس وزرائه عدنان مندريس، توفي عام 1966 أثر مرض عضال. ينظر:
Suleyman Yesilyurt, Turkiye'nin bas Bakanlari, Kultur-Sanat yayinlari, (Ankara, 2010).

(5) Department of state, Central Files, 782.00/5-2860 in/ Frus 1958-60, Vol. 10, D. 2/ d. 365.

(6) F.R.U.S, 1958-1960, Telegram from Embassy in Turkey to the Department of state, Vol. 10, D. 2/ d. 365, p. 847.

الوضع في تركيا بالاستياء المتزايد من جانب كبار ضباط الجيش ضد اللجنة التي تسيطر على البلاد والتي تتكون إلى حد كبير من صغار الضباط وتتعرض الحكومة لضغوط كبيرة من العناصر الانتقامية التي تطالب باتخاذ إجراءات صارمة ضد مسؤولي النظام القديم، وأنّ الحكومة التركية تعتزم استبدال قواتها المكونة من نحو خمسة آلاف رجل في كوريا بقوة رمزية لأنّ قواتها مطلوبة في الداخل لأغراض الأمن الداخلي، وبالنسبة للموقف السوفييتي فإنّه يشجع النظام الجديد ويعمل على تحسين العلاقات التركية السوفييتية، وفي هذا السياق وجه السوفييت دعوة رسمية للجنرال غورسيل لزيارة موسكو، وكانت الدعاية السوفييتية تجاه تركية عبارة عن مزيج من الموافقة الحذرة على النظام الجديد والهجوم على نية الحكومة التركية المعلنة بالحفاظ على تحالفها مع الغرب، وقد طلب وزير الخارجية التركي ساربر إصدار بيان تضامن من قبل الولايات المتحدة لمواجهة الدعاية السوفييتية[1].

وإزاء التطورات التي حصلت في تركيا أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور رسالة إلى رئيس الدولة التركية جمال كورسيل في 11 حزيران 1960 تضمنت ما يلي: (لقد منحتني زياراتي العديدة إلى تركيا اهتماماً عميقاً ودائماً للشعب التركي وبالمشاكل التي واجهته على مر السنين، وعندما أصبحت رئيساً للدولة مؤخراً تابعت باهتمام خاص البيانات العامة البناءة التي أدليت بها لمواطنيك والعالم أجمع، وإنّ تصميمكم الواضح على إجراء الانتخابات وتسليم الإدارة الحكومية إلى السلطات المنتخبة حديثاً قد لقي ترحيباً من جميع أصدقاء تركيا ويجدون أملا عميقاً جميعاً في أنْ تمثل هذه الانتخابات والدستور الجديد الذي يجري إعداده تحت سلطتكم علامة فارقة في تطور الديمقراطية في تركيا، وإنّ نية حكومتكم في الحفاظ على علاقات تركيا مع حلف الناتو وحلف السيتو كانت أيضاً مصدراً للرضا الكبير بالنسبة لي ولجميع أولئك المرتبطين بتركيا في منظمات الأمن الجماعي هذه المكرسة للدفاع عن العالم الحُرْ)، وختم رسالته بالقول: (تتطلع حكومتي إلى استمرار العلاقات الودية مع تركيا وفق تقاليد الصداقة والتعاون التي ميّزت دائماً العلاقات بين الشعبين التركي والأمريكي)[2].

وفي هذا الصدد قدمَ أوين تي جونز مدير مكتب الشؤون اليونانية والتركية والإيرانية تقييماً شفوياً حول التطورات في تركيا منذ انقلاب 27 مايس 1960 قائلاً: (إنّ الولايات المتحدة اعترفت بالنظام الجديد الذي يتمتع بالسلطة، ولكن من الصعب تحديد موقعه داخل المجلس العسكري، وإنما سيصبح موقف الحكومة الجديدة تجاه اتفاقية وضع القوات ومسألة الوصول إلى حلٍ قد يكشف ما إذا كان هناك تغيير في بقاء القوات التركية في كوريا، وتسعى إلى إيجاد وسائل بضمان العفو عن مندريس وعن التهم الموجهة إليه، ولكننا نعلم أنّ الأتراك حاسمون بشكل غير عادي تجاه التدخل الخارجي في الشؤون التركية، وتضغط الآن الحكومة الجديدة للحصول على مساعدة مالية فورية من الولايات المتحدة)، ويطلب جونز من الحكومة الأمريكية تقديم المساعدة المالية المطلوبة، وأشار إلى أنه لن يكون من الحكمة الدخول في مواجهة مع الحكومة الجديدة في هذا الوقت بالذات وهي بصدد إعادة تقييم وضع البلاد المالي[3].

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في 30 حزيران 1960 قال الجنرال كابيل أنّ النظام العسكري الجديد في تركيا يواصل سيطرته الصارمة على البلاد ومع ذلك شكّلت الصراعات الشخصية والسياسية داخل لجنة الوحدة الوطنية تهديداً محتملاً للحكومة واستقرار تركيا، إذ تمّ إسقاط إثنا عشر عضواً من اللجنة بسبب خلافات حول أداء القسم بإعادة الحكومة إلى السلطة المدنية بمجرد إجراء الانتخابات واعتبر بعض الأعضاء نشر أسماء أعضاء لجنة الوحدة الوطنية مؤخراً يشكّل خيانة للعقيدة، وتُصر اللجنة على أنّها ستجري انتخابات وتعيد الحكومة المدنية في أقرب وقت ممكن، ويبدو أنّ أوائل عام 1961 هو اقرب موعد ممكن لإجراء الانتخابات، وإنّ إحدى الصعوبات التي يواجهها الوضع السياسي التركي هو حقيقة أنّ الحزب الديمقراطي قد فقد مصداقيته ولا يمكن استعادة التوازن السياسي إلّا

(1) F.R.U.S, 1958-1960, Editorial Note, Vol. 10, D. 2/ d. 366.
(2) F.R.U.S, 1958-1960, Letter from president Eisenhower to president Gursel, (Washington, June 11, 1960), (Department of state, Central Files, 882.47411/6-1160), Vol. 10, D. 2/ d. 367.
(3) F.R.U.S, 1958-1960, (Washington, June 15, 1960), Vol. 10, D. 2/ 368.

من خلال إحياء هيبة الحزب الديمقراطي أو إنشاء حزب معارض جديد، وأنّ حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه عصمت إينانو يشعر الآن بقلق متزايد إزاء هذا الأمر نتيجة معارضة بعض أعضاء لجنة الوحدة الوطنية بشدة لإنانو، وتدرك اللجنة الآن أكثر فأكثر أنّها ستضطر على الأرجح إلى تصفية قادة الحكومة المخلوعة، وأنّ الصراع على السلطة في لجنة الوحدة الوطنية أو اتخاذ قرار بتصفية القادة القدامى أو عودة الاستبداد كلها تشكّل مخاطر على الاستقرار الداخلي في تركيا، وأنّ النظام الحالي ليس مؤيداً من قبل العرب بحماس كما كان نظام مندريس على الرغم من أنّ نحو 38 ثمان وثلاثين عضواً من لجنة الوحدة الوطنية كانوا قد التحقوا بمدارس الجيش في الولايات المتحدة، ولم يتمكن المسؤولون الأمريكيون من إقامة علاقات وثيقة مع النظام الجديد مما أثر على العلاقات الأمريكية التركية[1].

وصرّح الجنرال جمال كورسيل في 13 تموز 1960 بأنّ هناك فائضاً خطيراً في عدد كبار الضباط في القوات المسلحة التركية، وأنّ من الضروري إذا تم تنشيط عمل هذه القوات التخلص من أكبر قدر ممكن من كبار الضباط، واستخدم كورسيل طريق الرسم التوضيحي وذكر أنّه لكي يكون هناك هيئة ضباط فعالة يجب أن تشبه الهرم حيث يكون عريضاً عند القاعدة وينتهي بنقطة في الأعلى، وأضاف أنّ حالة القوات المسلحة التركية كانت معاكسة أي على شكل هرمٍ مقلوب، ولمعالجة ذلك يجب أن يتقاعد ما يقرب من عشرة إلى خمسة عشر بالمائة من رتبة عقيد فما فوق على التقاعد الإجباري، ومن أجل تفعيل هذا الإجراء سيكون من الضروري الحصول على نحو (100 مائة مليون ليرة) تركية، وسيتم استخدام هذه الأموال لتعويض الفرق بين الدخل الحالي للضباط الذي سيتقاعدون والدخل الذي سيتوقون الحصول عليه إذا سمح لهم بمواصلة الخدمة حتى التقاعد العادي، وشدّد كورسيل على أنّه لم تكن أي حكومة سابقة مستعدة لمواجهة هذه المشكلة، ولا يتوقع من أي حكومة مستقبلية أن تتخذ مثل هذا الإجراء، ويرى أنّ الوقت الحالي يمثل فرصة مهمة لتحقيق هذا الإصلاح، وفي هذا السياق قدّم كورسيل عدة نقاط أخرى تفصيلية تضمّنت ما يلي:

1. إنّ التقاعد الإجباري لعدد كبير جداً من الضباط (ذكر على وجه التحديد 2900 ضابط من رتبة عقيد فما فوق) لم يكن له أية علاقة على الإطلاق بالشؤون السياسية، إذ يجب أن يتم اختيارهم للتقاعد دون الرجوع إلى الانتماءات السياسية.

2. بطريقة ما سُربت بالفعل شائعات عدة عن التقاعد الإلزامي المقترح وإنّه قلق للغاية بشأن معنويات القوات المسلحة التركية نتيجة لذلك.

3. لا يمكن تحقيق هذا التقاعد القسري لمجموعة كبيرة من الضباط الأكبر سناً مع الحد الأدنى من عدم الرضا من جانب الضباط المتقاعدين إلّا إذا تمكّنت الحكومة من أن تقدم لهؤلاء الضباط نفس الأموال والمزايا التي كانوا سيحصلون عليها من خلال مهنة عسكرية رتينية.

4. إنّ القوات المسلحة لم تخض حرباً منذ ثلاثين عاماً، ولم يتأثّر بالحروب ولا بالسياسيات فقد أصبحت مترهلة وثقيلة وبحاجة ماسّة إلى عملية جراحية.

5. أشار كورسيل إلى أنّه سيوفر على الفور زيادة من عدد الضباط المؤهلين من مختلف فروع الخدمة العسكرية، وفي الوقت نفسه سيزيد من قاعدة الموظفين الفنيين سواء من الضباط أو المجندين، وأنّه يأمل في تهيئة نحو ستمائة ضابط إضافي في هذا العام ونحو ثمانمائة ضابط في العام المقبل ونحو ألف ضابط في العام الذي يليه.

6. ذكر كورسيل أنّ القوات المسلحة التركية التي تخدم في حلف الناتو تحتاج في عام 1963 إلى إجمالي سبعة مليارات ليرة تركية للحفاظ على القوات المسلحة التركية[2].

قدّمت الاستخبارات الوطنية الخاصة في الولايات المتحدة تقريراً عن التطورات المحتملة في تركيا عام 1961 وتضمن المحاور التالية:

(1) F.R.U.S, 1958-1960, (Washington, June 30, 1960), Vol. 10, D. 2/ 369, p. 853.
(2) Department of state, Central Files, 782.5/7-1360.

أولاً: المحور السياسي:

- المحور السياسي الداخلي:

1. يبدو أنّ المجلس العسكري الذي أطاح بحكومة مندريس يسيطر بقوة على تركيا، ولا يوجد دليل على وجود معارضة منظمة كبيرة لحكمه، إذ تمّ التحضير للإنقلاب لأشهر عدّة من قبل مجموعة من الضباط الصغار نسبياً الذي يشكّلوا لجنة الاتحاد الوطني لمعارضة حكم مندريس، وأيدوا حوب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينانو الذي يعارض حكومة مندريس، ومن خلال تزايد الدلائل على أنّ مندريس كان يستعد لاستخدام الجيش وقوات الأمن لسحق معارضيه نتيجة تزايد السخط على النظام من جانب، ومن الطلاب والمجموعات المعارضة الأخرى باستثناء حفنة من كبار الضباط الذين يدينون بمناصبهم مباشرةً لمندريس، وسارعت القوات المسلحة التركية إلى تقديم دعمها للحكومة الجديدة، كما تلقت مؤشرات مثيرة للإعجاب على المواقف الشعبية أيضاً ولم يقم عامة أنصار مندريس بأي تحرّكات ملموسة ضد المجلس العسكري على الرغم من اعتقاله لقادة الحزب الديمقراطي بما في ذلك الأعضاء الديمقراطيين في الجمعية الوطنية الكبرى.

2. لم يتم تعيين الجنرال كورسيل الذي تقاعد مؤخراً من منصب قائد القوات البرية إلّا قبل وقت قصير من الإنقلاب لقيادة عملية الإنقلاب والذي منح نفسه صلاحيات الجمعية الوطنية الكبرى حتى يتم اعتماد دستور جديد وانتخاب جمعية جديدة، وتم تعيينه رئيساً للدولة وللحكومة مباشرة بعد الإنقلاب كما تم تعيين ثلاثة عسكريين واربعة عشر عضواً مدنياً.

3. أشار كورسيل وزملائه إلى عزمهم إجراء انتخابات وطنية واستعادة الحكومة المدنية في أقصر وقت ممكن، ومع ذلك فمن الواضح أنّ السلطة أصبحت أكثر حذراً بشأن كيفية وتوقيت إتخاذ هذه الخطوة، في حين تمّ إحراز تقدّم كبير في أثناء صياغة الدستور الجديد، ولا تزال هناك أسئلة مهمة بحاجة إلى حل منها ما إذا كان يجب أنْ يكون هناك تمثيل نسبي، ويبدو الآن أنّ الاقتراحات الأولية بشأن إمكانية إصدار دستور جديد وإجراء الانتخابات سابقة لأوانها، إذ تم تأجيل الانتخابات حتى الربيع المقبل أو حتى بعد ذلك.

4. بشكل عام نعتقد أنّ النظام لا يزال صادقاً في رغبته في استعادة الحكومة المدنية، وأنّ جهود الجلس العسكري لا تزال موجّهة نحو نقل السلطة في نهاية المطاف، وأنّ التأخير غير المبرر من شأنه أن يتعارض مع أحد الأسباب الرئيسية لتنظيم الانقلاب وهو استعادة الحرية السياسية، وسوف يستدي استنكاراً قوياً من الرئيس السابق إينانو الذي منحته قيادته لحزب الشعب الجمهوري وارتباطه بمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك مكانةً وسلطة هائلتين بين الشعب والعناصر المدنية والعسكرية على حد سواء، وقد تجنب إينانو بعناية ربط نفسه وحزبه بالنظام العسكري.

5. هناك جدالات شخصية وخلافات سياسية في السلطة العسكرية التي تفتقر إلى الخبرة السياسية، ومن المحتمل أنْ يكون بعض من كبار الضباط العسكريين مستائين من سلطة الأعضاء الصغار في المجلس العسكري.

6. هناك خلاف بين أولئك الذين يفضلون عودة إينانو وحزب الشعب الجمهوري وأولئك الذين يرون أنّ الانقلاب لم يكن يهدف ببساطة إلى إعادة حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة، ومن شبه المؤكّد أنّ المجلس العسكري يريد تجنّب نظام الحزب الواحد، وقد يحاول البعض منهم إما تشجيع القوى الأقل أهمية مثل حزب الأمة أو إعادة تنشيط الحزب الديمقراطي بعد التخلّص من قادته السابقين أو حتى رعاية حركة سياسية جديدة.

7. من المرجح أن يلعب بعض أعضاء المجلس العسكري على الأقل أدواراً ذات أهمية في الشؤون التركية المستقبلية وسيهتمون بمسار الشؤون السياسية على الرغم من أنّ الآراء حول كيفية جعل تأثيرهم محسوسا كونه لا يزال في طور التكوين والتغيير، ومن المرجّح أن تستغرق اتخاذ القرارات في هذه

الأمور بعض الوقت، وقد تؤدي إلى حدوث انشقاق داخل لمجموعة إلا أنّها لن تقوض سيطرة المجلس العسكري[1].

- المحور السياسي الخارجي:

1. بعد الانقلاب مباشرة قدمت الحكومة الجديدة تأكيدات بأنّها ستحترم التزامات تركيا الدولية وبأنّها لن تفكر بأي تغيير في السياسة الخارجية التركية بشكل عام، واستمرت المشاركة التركية في مجلس حلف الناتو، وفي اجتماعات الأطراف المتعلّقة بقبرص، وفي الحفاظ على علاقاتها مع الدول الغربية.

2. سوف تأمل الحكومة الجديدة بأن تكون أكثر استقلالية وأقل قابلية بالتأثر بالنفوذ الأمريكي في بعض القضايا، وأنْ تبدي قدراً أكبر من الحساسية بشأن السيادة التركية في المسائل الناشئة عن وجود القوات الأمريكية في تركيا، وأنْ تكون أقل ميلاً نحو الترتيبات غير الرسمية، ومن ناحية أخرى قد يتحسن التعامل في المسائل الاقتصادية، وأنْ يكون مسار التعاون بين تركيا والولايات المتحدة أقل سهولة مما كان عليه في الماضي، ولكن من غير المرجّح أن يتم تقويض العلاقات الأساسية[2].

3. يسعى الاتحاد السوفييتي إلى استغلال الوضع الداخلي في تركيا، فقد أرسل الزعيم السوفييتي خورشوف[3] رسالتين ليؤكد فيها للنظام الجديد أنّ المساعدات السوفييتية متاحة، ويشير بعض المسؤولين بالفعل إلى العروض السوفييتية باعتبارها أسباباً مقنعة لزيادة المساعدات الأمريكية، ومع ذلك يعتقد بشكل أساسي أنّ الحكومة الحالية مناهضة للتوجه السوفييتي مثل سابقتها وليس من المرجّح أن تصبح معادية، ومع ذلك فقد تقبل مساعدات سوفييتية محدودة كما فعلت حكومة مندريس.

ثانياً: المحور العسكري:

أدّى الانقلاب إلى تحويل طاقات واهتمامات الجيش عن مهمته الأساسية إلى حد ما، ويعمل عدد من الضباط الأكفاء بدوام كامل في الإشراف على عمليات الوزارات المدنية في واجبات غير العسكرية الأخرى الناشئة عن الوضع الجديد، علاوة على ذلك فقد أدّت إزالة صفته من كبار الضباط العسكريين وإعادة تعيين آخرين إلى خلق بعض الاضطرابات التنظيمية، وهناك دلائل تشير إلى أنّ النظام ينوي المضي قدماً في خطط طويلة الأمد لإعادة تنظيم القوات المسلحة بما في ذلك تقاعد عدد كبير من الضباط، ولكن على العموم لن يؤدي حدوث ذلك إلى إضعاف كبير في القدرات العسكرية باستثناء الحالة غير المتوقعة الذي يضطر فيها النظام إلى استخدام القوات المستخدمة لإخماد انتفاضة واسعة النطاق ضد سلطته[4].

ثالثاً: المحور الاقتصادي:

تتمثل المشاكل الاقتصادية المباشرة الرئيسية التي تواجهها الحكومة المؤقتة في الوضع المالي الضعيف في تركيا، وركود النشاط التجاري الذي بدأ في أوائل عام 1960 إلى اعتزام الحكومة حل هذه المشاكل بتصميم كبير، إذ تمّ تعيين مدنيين أكفاء في مناصب اقتصادية رئيسية ومنحهم سلطات مناسبة، ومن أهم إجراءاتها اعداد خطط لتحسين الوضع المالي من خلال بيع السندات للجمهور وتقليص الانفاق الحكومي بشكل حاد بدلاً من زيادة الضرائب ودعم القطاع الزراعي، وعلى الرغم من أنّخفض النفقات من المحتمل أن تسبب بعض السخط الشعبي إلا أنّه من غير المرجّح أن يشكّل هذا مشكلة كبرى مالم يتحول الركود

(1) F.R.U.S, 1958-1960, Special National Intelligence Estimate, (Washington, July 19, 1960), Vol. 10, D. 2/ d. 371, p. 861.

(2) F.R.U.S, 1958-1960, Special National Intelligence Estimate, op.cit, p. 862.

(3) **نيكيتا خورشوف**: ولد في جنوب شرق روسيا عام 1894، انضم للبلاشفة سنة 1939، وأصبح أحد أعضاء لجنة ستالين العليا، وأصبح زعيم الاتحاد السوفييتي في الفترة ما بين 1958-1964، وقد عمل جاهداً على تجنّب الدخول في حرب مع الدول الغربية، تنحى عن الحكم عام 1964، وتوفي عام 1971. للمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ط2، مج10، ص42.

(4) F.R.U.S, 1958-1960, Special National Intelligence Estimate, (Washington, July 19, 1960), Vol. 10, D. 2/ d. 371, p. 861.

الاقتصاد الحاد إلى حالة مزمنة، وإذا عادت الثقة في قطاع الأعمال كما يبدو ذلك أكثر ترجيحاً مع تلاشي حالة عدم اليقين بشأن السياسات الحكومية فإنّ التوقعات الاقتصادية تبقى من عام 1960 ستكون جيدة على الأرجح لاسيما وأنّ آفاق الحصاد الزراعي تبدو ممتازة، ومع ذلك فإنّ الإجراءات التي تتخذها الحكومة لن تتغلّب على ضعف الوضع المالي لتركيا وعزلها التجاري الخارجي المزمن، وسوف يكون استمراراً لمساعدات خارجية ضرورية على المدى الطويل[1].

التقييم الأمريكي الأولي للوزارة التركية الجديدة:

في رسالة من السفير الأمريكي لدى تركيا وارف إلى مساعد رئيس الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا جونز في 11 أغسطس 1960 قال فيها، بأنّ معظم الأمريكيين ذوي الخبرة في أنقرة معجبون بالولاء والوطنية والمؤهلات الفنية والمهنية لأعضاء مجلس الوزراء، وأنّ فيهم بعض الأصدقاء الجيدين لواشنطن، إلّا أنّ أحد الأمور المثيرة للقلق هو أنّ اثنين من أفضل الرجال في مجلس الوزراء (أيرين وكوبر) وهما صديقان قويان ومعجبان بالولايات المتحدة يتعرضان بالفعل لإنتقادات من داخل الحكومة، وربما يكونان قادرين على الصمود في وجه العاصفة، وإذا لم يفعلا ذلك فسيكون ذلك دعاة للقلق من جانب الأمريكيين لاسيما أنّ مجلس الوزراء لا يتمتع بصلاحيات مجلس الوزراء السابق، لأنّ هذا المجلس أداة بيد لجنة الاتحاد الوطني، وعلى سبيل المثال لم تتمتع وزارة الخارجية في عهد ساربر بالسلطة التي مارستها في عهد زورلو[2].

إنّ لجنة اتحاد الوحدة الوطنية قد حلت محل الجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية التركية وهي مستودع السيادة وجميع السلطات للشعب التركي، وهذا يعني أنّ كورسيل لا يمكن أن يكون القائد الحقيقي ويهيمن على الموقف، لاسيما وأنّ لجنة الوحدة الوطنية تُعدُّ بنظر الشعب التركي امثولة رائعة للرجولة التركية الذين امتلكوا الشجاعة والاقدام للمخاطرة بحياتهم من أجل إنجاز ما يجب القيام به، ونسمع الآن الحديث عن الإصلاح الزراعي وإصلاح الوزارات المدنية والاقتصادية ولجنة التخطيط، وتلقين وتعليم الفلاحين والأميين وغيرها من المهام، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى الانتخابات أقل إلحاحاً في تفكير أعضاء الحكومة، وعلى العموم فإنّ هذه الحكومة تُعدّ بشكل إيجابي صديقة للولايات المتحدة، وأنّ هناك أعضاء مهمين وقريبين من الولايات المتحدة وشعبها كما كان نظام مندريس، وتعتقد الولايات المتحدة أنّها قادرة على العمل بنجاح مع حكومة عصمت إينانو الجديدة في حالة تسلمها السلطة، وكانت المساعدة الأمريكية لتركيا كبيرة بشكل غير مسبوق ولحكومة كورسيل، وتعتزم مواصلة المساعدات بأي طريقة ممكنة، إلّا أنّ مساعدتنا يجب أن تكون في حدود الأموال المخصصة من قبل الكونكرس الأمريكي وهي لن تكون كافية لما تحتاجه تركيا من مساعدات، ولا تتمتع تركيا حتى الآن باقتصاد متوازن بين الواردات والصادرات، وأنّ الحالة الاقتصادية لتركيا تستدعي القيام باستثمارات جديدة، في الوقت الذي وجدت حكومة كورسيل عرضاً مغرياً من قبل الاتحاد من قبل الاتحاد السوفييتي الذي أبدى استعداده بمنح تركيا مبلغاً مغرياً.

وتُعدّ هذه التطورات في تركيا التي أعقبت الانقلاب مصدر قلق للحكومة الأمريكية والمتزامنة مع تحرّك الاتحاد السوفييتي الذي وجد فرصةً للاستفادة من حالة الارتباك والضغط السياسي من العالم الغربي، إنّ مصالح الولايات المتحدة والعالم الغربي تتطلب منّا أن نكون مراعين ومفيدين لحكومة كورسيل قدر الإمكان للحفاظ على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والغرب ولحلف الناتو[3].

وفي هذا السياق أعرب ساربر عن ارتياحه لعلاقات بلاده مع الولايات المتحدة، وأشار إلى عمله لوجود اهتمام كبير وتكهنات بين أصدقاء تركيا حول معنى الانقلاب وتشكيل حكومة مؤقتة، وأعرب عن تفاؤله بشأن المسار المستقبلي لتركيا في شؤونها الداخلية والخارجية، وأكّد دعم تركيا المستمر لحلف الناتو،

(1) F.R.U.S, 1958-1960. "Letter from the Ambassador to Turky (warren) to the Assistant secretary of state for Near Eastern and South Asian Affairs (Jones) (Ankara, August 11, 1960), V. 10, D. 2/d 376, p. 870.
(2) F.R.U.S, 1958-1960. "Letter from the Ambassador to Turky, op.cit, p. 870.
(3) F.R.U.S, 1958-1960. Op.cit, p. 875-876.

وعن الانتخابات التركية قال بأنّ موعد الانتخابات بشكل محدد سيجري في ذكرى الانقلاب في 27 مايس 1961، إلّا أنّه استدرك بأن هذا الموعد قد تأجّل نظراً لاعتراض الكثير من المسؤولين والأكاديميين في تركيا، وتطرق إلى مسألة توحيد الديون التركية وقال بأنّ وزير المالية سيأتي إلى واشنطن لمناقشة ذلك، وتطرّق إلى علاقات بلاده مع الاتحاد السوفييتي وقال بأنّها لن تؤثر على علاقات بلاده مع الغرب والولايات المتحدة[1].

وفي هذا الصدد صدر بياناً في 5 أكتوبر 1960 تضمّن سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا بناءً على تقرير مجلس الأمن القومي التركي، والذي أكّد على ضرورة استقلال تركيا وسلامة أراضيها وانتمائها إلى العالم الحُر والإرادة والقدرة على مقاومة الغزو الشيوعي بما في ذلك استمرار الوصول إلى المنشآت العسكرية التي تتطلبها الولايات المتحدة وحلفائها، وإلى استمرار التعاون التركي في حلف الناتو والحفاظ على القوات المسلحة التركية القادرة على المساهمة في الحفاظ على سلامة أراضي تركيا لدعم اتفاقيات وخطط الولايات المتحدة وحلف الناتو وحلف السنتو، وكذلك في الحفاظ على الأمن الداخلي ضد عمليات التخريب من قبل العناصر الشيوعية أو غيرها من العناصر المعادية لمصالح الولايات المتحدة وتحقيق حكومة مستقرة ديمقراطية تمثل إرادة الشعب وتحقيق نمو اقتصادي قوي في إطار استقرار الأسعار المعقولة، وأنّ الولايات المتحدة تعتبر أمن تركيا جزءاً مهماً من أمن مجتمع حلف الناتو والحرص على إدامة المساعدات الأمريكية في تطوير استقلال تركيا وحثّ الأتراك على منح الولايات المتحدة وحلفائها إمكانية الوصول إلى المؤسسة العسكرية وتطويرها، وإقناع الأتراك بالحفاظ على النظام الديمقراطي وترغيبهم بمزايا الحريات الفردية والممارسات الديمقراطية وتعزيز نفوذ تركيا ومكانتها الدولية، وتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية وائتمانية حازمة وزيادة الإيرادات من خلال التدابير الضريبية المناسبة ولاسيما الضرائب على الزراعة، ووضع برنامج استثماري رشيد ومنسّق للاستفادة بشكل أكبر فاعلية من الموارد المتاحة للتنمية وخلق مناخ سياسي واقتصادي ملائم لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص والاستفادة من البتك الدولي للإنشاء والتعمير، والاستمرار في برامج المساعدات الفنية الأمريكية في تعزيز آلية التخطيط الاستثماري وتطوير برنامج شامل للقوى العاملة وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية، وتحمل الدول الصناعية في أوربا الغربية أقصى قدر من المسؤولية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية في تركيا وحثّها على توفير حصّة كبير من المساعدات المالية وتقديم قروض أمريكية وتنفيذ برامج المساعدات من خلال:

1. تشجيع توسيع المؤسسة الصناعية التركية مع التركيز المناسب على الصناعات القادرة على إمداد القطاعين العسكري والمدني للاقتصاد.
2. تشجيع الحكومة التركية على تسهيل تنمية القطاع الخاص الصناعي.
3. تشجيع ودعم الجهود التركية لزيادة الانتاج الزراعي.
4. الاستمرار في تقديم الدعم العسكري الأمريكي لتركيا للحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية الاقتصادية، والاستمرار عند الضرورة في استخدام جزء مهم من العملة التركية الناتجة عن هذه المساعدات لدعم ميزانية الدفاع التركية.
5. حثّ تركيا على الاستمرار في رفض أو الحد من صادرات السلع الاستراتيجية إلى الكتلة الصينية السوفييتية وبما يتوافق مع السياسة الاقتصادية الأمريكية والغربية وثني تركيا عن قبول مساعدات الكتلة الصينية السوفييتية في بعض المجالات الحساسة بشكل خاص أو بشروط من شأنها أن تضر بأمنها وبمصالح الولايات المتحدة[2].

(1) Ibid, p. 877.
(2) F.R.U.S, 1958-1960, "National Security Council Report Nsc 6015/1, (Washington, October 5, 1960), Vol. 10, D. 2/ d. 379, p. 889-899.

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الخاتمة:

وازاء ما تقدم حرصت الإدارة الأمريكية بقلق على مراقبة التطورات الداخلية في تركيا منذ أواسط ستينيات القرن الماضي ولا سيما الصراع بين الحكومة التركية بزعامة عدنان مندريس وزعيم المعارضة التركية عصمت اينونو إذ شهدت الساحة التركية اضطرابات ومظاهرات شعبية ضد الحكومة التي مهدت الأوضاع لتحرك الجيش التركي وقيامه بأول انقلاب عسكري في تركيا بقيادة الجنرال جمال كورسيل في السابع والعشرين من مايس عام 1960 الذي أطاح بحكومة مندريس ونظام حكمه الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وانضمام تركيا في عهده إلى حلف الناتو في عام 1952وكانت الولايات المتحدة الامريكيه تتوجس خيفة من تغير السياسة التركية الجديدة تجاه الغرب والتقرب من الاتحاد السوفيتي الذي انتهز فرصة تغيير النظام في تركيا وتردي أوضاعها الاقتصادية للتقارب مع تركيا ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتعاون الثنائي وتقديم القروض المالية لتركيا بشروط ميسرة الا أنّ هذا التوجس سرعان ما ازيل بإعلان النظام الجديد في تركيا حرصه الشديد على ادامة علاقات تركيا بالغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أهمية موقع تركيا في حلف الناتو ، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف الفوري بالنظام الجديد في تركيا وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية لتركيا وتطبيع العلاقات الثنائية في كافة المجالات.

ويتبين من خلال الوثائق الأمريكية مدى اهتمام الإدارة الأمريكية آنذاك بتركيا وتطورات أوضاعها الداخلية وادامة وتطوير علاقاتها مع الغرب ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على تطوير الاقتصاد التركي في المجالات الصناعية والزراعية والمالية وتقليل اعتمادها على المساعدات الأمريكية والغربية وتدعيم أوضاعها الأمنية الداخلية وتطوير علاقاتها الإقليمية بما ينسجم والمصالح الأمريكية.

المصادر والمراجع

1. Foreign Relation of the united states, 1958-1960, Ronald D. Landa, James E. Miller william F. Sanford, Jr sherrill Brown wells, General Editor: states Government printing office (Washington, 1993), Document 372.

2. Document 358/ 360/ 361/ 362/ 364/ 365/ 366/ 367/ 368/ 369/ 371/ 376/ 379.

3. Suleyman Yesilyurt, Turkiye'nin bas Bakanlari, Kultur-Sanat yayinlari, (Ankara, 2010).

4. أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين دراسة جغرافية سياسية، (مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2011م).

5. أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (المطبعة الوطنية، عمان، 1981م).

6. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، (دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989م).

7. حامد جميل عطية، فطين رشدي زورلو ونشاطه الدبلوماسي في تركيا حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية، كلية الآداب، 2022.

8. خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2004م).

9. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داؤود الواسطي وحمدي حميد الدوري، (بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد، 2000م).

10. كرار حسين علي، جون فوستر دالاس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1953-1959، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية التربية، 2023.

11. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 1998م).

12. محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008م).

13. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، (دار الكلمة للنشر، بيروت، ط1، 1982م).

14. الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ط2، مج10.